مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 379 – 399
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية

عبد الرحيم شنيني و أحمد علماوي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

مقدمة

عزز النمو المتسارع لصناعة المصرفية الإسلامية الحاجة إلى تصنيف الجودة الشرعية في ظل الطلب الكبير على تلك الصناعة وقد ازداد الطلب على قطاع المصرفية الإسلامية بعد ظهور أزمات. ووسط هذا الإقبال منقطع النظير برزت تحديات في وجه تلك الصناعة الواعدة لعل من أبرزها افتقار نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع إلى معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالتعاملات المصرفية.

وقد نتج عن هذا النقص في الخبرات في هذا المجال أن برزت شكوك حول جودة المنتجات والخدمات الشرعية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها. ومن هنا جاء إنشاء الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في البحرين في عام 2005 بغرض تعزيز الشفافية وإعطاء المؤسسات قوة من ناحية، ومنح السوق والمستثمرين مزيداً من الثقة بالسوق المالية, ومن ناحية أخرى، تمنح الوكالة ما يسمى "تصنيف الجودة الشرعية"

تهدف عملية التصنيف المصرفي إلى توفير المعلومات والتقويم المستقل لكل من الملاءة ا ئتمانية وحسن الأداء الفني للعمل المصرفي, فضلاً عن ا نضباط الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف أنواعها –بحسب تعريف الدكتور عبد الستار أبو غدة الخبير في المصرفية الإسلامية– الذي أورده في ورقة بحثية بعنوان «تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة».

ويشير إلى أن الهدف من تلك العملية هو إعطاء المؤسسة أو المنتج مستواه الصحيح من الجودة النوعية. ومتى تم ذلك بالطريقة السليمة فإن المستثمرين والعملاء يمكنهم ا عتماد على هذا التصنيف في الحكم على مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية ذات العلاقة بالخدمات التي يتم تسويقها تحت شعار كونها إسلامية. وثمة اختلاف بين التصنيف ا ئتماني والتصنيف الشرعي, حيث إن الأول هو تقويم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين وتحديد قوة ملاءتها المالية. أما التصنيف الشرعي فهو يختص بتقويم النوعية الشرعية. و يتعلق هذا النوع من التصنيف بالملاءة أو القوة المالية للمؤسسة، و بالنوعية ا ئتمانية أو الكفاءة الإدارية.

ومن جانبه يؤكد جمال عباس زيدي –الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف– أن جودة التصنيف الشرعي تعد نظام تقييم شفافا يعتمد بشكل رئيسي على عناصر الموضوعية وعدم التحيز وا ستقلالية. وأوضح –في حوار أجراه معه موقع إيلاف– أن جودة التصنيف الشرعي تهدف إلى إبداء رأي شرعي حول المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق على هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أو تصحيح ما تقدمه من فتاوى.

وأشار إلى أن الدور الرئيسي للوكالة في مجال التصنيف يتركز في تقييم مستوى التزام المؤسسات بالإجراءات المتبعة من قبل هيئات الرقابة الشرعية لديها من حيث ا لتزام بنصوص وروح الشريعة الإسلامية. يضاف إلى هذا أن الوكالة تدرس وجود آلية لتقييم مدى التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وما إذا كانت لدى هيئة الرقابة الشرعية السلطة الكافية للدراسة والتقييم وكذلك المعلومات اللازمة والإمكانيات للقيام بمهامها[1].

1– ماهية البنوك الإسلامية

1–1 تعريف البنوك الإسلامية:

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تعمل في مجال تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي،وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[2]

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل وا ستثمار في مجا ت مختلفة،على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية ا جتماعية وا قتصادية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية "[3]

"البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشا طها ا ستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا"[4]

"يقصد بالبنك الإسلامي كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفه تعاملا رم شرعا"[5]

"البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة مما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[6]

ومن هنا فان الوصف الإسلامي للبنك أو لبيت التمويل الإسلامي يستهدف بيان هوية ا لتزام المقررة في أسلوب التعامل الذي يسير عليه هذا البنك في علاقته مع الناس،سواء كانوا من المودعين أو من المموليين المستثمرين وهو أسلوب ملزم بمبادئ الشريعة الإسلامية،أسلوب يطهر

المعاملات التي تزاولها البنوك من أية ظورات شرعية ويوفر البدائل الإسلامية لهذه المعاملات،وفي مقدمة هذه البدائل إيجاد أسلوب استثماري للودائع[7] وفق الشريعة (تحمل الربح والخسارة) أما باقي الأعمال المصرفية فتتمثل في خدمات مصرفية يباشرها البنك أو المصرف ويحصل في مقابلها على اجر أو ما يعبر عنه مصرفيا بالعمولة.

إضافة إلى هذا فهو يمتنع عن تمويل السلع والخدمات ا رمة، فهي مؤسسات مالية استثمارية تنموية واجتماعية، وسميت هذه بالبنوك الإسلامية أو اللاربوية حتى يتم تميزها عن البنوك التقليدية.

1–2 نشأة البنوك الإسلامية:

بسبب تطور ظروف الحياة وظهور النقد وتطور المعاملات المالية التي كانت سارية في جميع الحضارات، حيث كانت الأحكام الشرعية والفقهية تغطي جميع هذه المعاملات التي كانت سائدة في الدول الإسلامية،ولكن علاقة العالم الإسلامي بالعالم الغربي وتأخر المسلمين في العصور الأخيرة، أدى إلى تأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية أمام تطور التجارة والنشاط ا قتصادي، وتسرب البديل من الأنظمة الغربية وظهور البنوك الربوية في البلاد العربية حيث تقوم هذه على المعاملات ا رمة شرعا وعلى الربا[8]، حيث كان التعامل معها بحذر وقلق ولم تساهم فعليا في حل مشاكل البلاد الإسلامية وكانت الوظيفة الأولى للبنوك التجارية نقدية،ثم تطورت إلى الوظيفة ا ستثمارية،ثم تطورت أكثر إلى الوظيفة ا ئتمانية حيث كانت البنوك العربية التجارية تقلد البنوك الغربية،رغم وجود نص قرآني يحرم التعامل بالربا وذلك استنادا لقوله تعالى [يأيها الذين آمنوا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون، واتقوا النار التي أعدت للكافرين][9] حيث اتخذ المسلمون موقف لمواجهة هذه البنوك وتطور الأمر منذ مطلع نصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية أو ، ثم التفكير في إيجاد الحل والبديل لمشاكل المجتمعات الإسلامية ثانيا، حيث بدأت تظهر أول ردة فعل ضد الربا وأثاره السلبية ومخا ره ا جتماعية وا قتصادية ومنافاته للدين والعقيدة الإسلامية[10].

وأول ما ظهرت فكرة البنوك بلا فوائد بمصر، حيث بدأت تجربة هذه البنوك في مدينة "ميت عمر" التابعة افظة الدقهلية وبدأت التجربة عام **1963**م وقد تمثل في إنشاء بنك ا دخار ا لمي وكان الهدف منه تعبئة الجماهير الإسلامية للمشاركة في عملية تكوين رأس مال الذي يستخدم في تمويل المشروعات ،لكنها لم تستمر إ بضع سنوات، أما في عام **1971**م تم تأسيس بنك ناصر ا جتماعي وهو عبارة عن مؤسسة حكومية تهتم بالخدمات ا جتماعية مثل: جمع وصرف الزكاة وكذلك قيام بتقديم قروض حسنة لذوي الحاجة وقد نص إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاء، وفي عام **1975**م تم إنشاء لأول مرة مصرفان إسلاميان:

الأول سمي بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة وكانت أهم وظائفه المساهمة في رؤوس أموال

المشروعات، وتقديم ا ئتمان للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية لدول الأعضاء وهي: السعودية، ليبيا، الأردن، السودان، المغرب، الجزائر، إيران، اليمن, أفغانستان، باكستان، إندونيسيا، ماليزيا...

أما البنك الثاني فهو البنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقة للعمل المصرفي الإسلامي،وهو أول بنك إسلامي خاص إذا تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها وكان النظام التأسيسي له مصدرا فكريا لعدد كبير من البنوك الإسلامية التي تأسست بعده خاصة في منطقة الخليج، هذا وقد قامت بعض الدول الإسلامية كالسودان وباكستان وماليزيا بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات تتعامل على أساس الفوائد،أما في عام 1977م ظهر الإتحاد الدولي للبنوك بمكة المكرمة وكان يهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد ابعها الإسلامي،ويعمل على نشر فكرة البنوك الإسلامية ويساهم في إنشائها.

أما في الدول الغربية فقد أنشأت بيت التمويل الإسلامي 1982م ببريطانيا، بنك بان أمريكا الإسلامي بالأرجنتين عام 1980م وشركة نادي الدولة العربية بتايلاند وغيرها، وهكذا فتح الباب أمام قبول فكرة البنوك الإسلامية والعمل على انتشارها عبر العالم. [11]

1–3 خصائص البنوك الإسلامية: ومن بين هذه الخصائص مايلي:

– استبعاد التعامل بالفائدة: وذلك لما للربا من مساوئ وأضرار على المجتمع، بل يعتبر قمة الظلم وا ستغلال، وعدم أخذها بعين ا عتبار حالة المقرض(خسارة، أزمة مالية...) والتعامل بالربا يسمح بوجود بقتين في المجتمع رؤوس الأموال ا تاجين، والإسلام في جوهره جاء لحماية الفرد والمجتمع من ا ستغلال،واهتم بالوحدة والتآخي والتكافل وكل الأساليب التي تساعد في القضاء على الطبقة ا ستغلالية الظالمة [12]**، وقد جاء نص صريح لقوله تعالى: [يأيها الذين امنوا ذروا مابقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم، تظلمون و تظلمون]** [13]**.**

– توجيه كل جهده نحو ا ستثمار الحلال: إن البنوك الإسلامية، هي بنوك تنموية، حيث أن جميع أعمالها متعلقة با ستثمار وتمويل المشاريع التي تساهم في تطوير البلاد، وزيادة الدخل الو ني في إ ار الشريعة الإسلامية، وبهذا يترتب علها مايلي:

*** توجيه الإستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.**

*** يجب أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، شراء، تصنيع، بيع) ضمن دائرة الحلال.**

* تحري أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور، نظام العمل) منسجمة أيضا في دائرة الحلال.

* تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد[14].

– تجميع الأموال العا لة ودفعها إلى مجال ا ستثمار: إن كثيرا من أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يفضلون تجميد أموالهم على أن يضعوها في بنوك تتعامل بالربا، فان قيام البنوك الإسلامية مكن هؤو ء من تشغيل أموالهم بما يوافق الشريعة الإسلامية.

– القضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض المؤسسات ا ستثمارية: تساهم المصارف الإسلامية بالقضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها،حيث تقوم باحتكار أسهمها،وتقوم بإصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد،وبقاء الشركة صورة في يد عدد قليل من المساهمين فقط أما البنوك الإسلامية،فإنها تصدر السندات بل أنها تفتح باب ا كتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين.

– عدم إسهام هذه البنوك وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم: إن مخططي السياسية النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية يلجؤون عادة إلى خفض سعر الفائدة، وبذلك يدفعون البنوك التجارية إلى زيادة عرض النقود في السوق وتغطية لبات ا ستثمار، أما في حالة العكس فإنهم يلجؤون إلى زيادة سعر الفائدة الذي يسمح بتقليل حجم السيولة النقدية في السوق[15]، أما المصارف الإسلامية فليس لها أي دور في تطويرها أو الحد من التضخم لأنها تتعامل بالفائدة،ولكنه يتأثر بصورة غير مباشرة مع التغيرات القيمة للوحدة النقدية وقوتها الشرائية، يمكن القول أن النظام المصرفي الإسلامي وفي ظل اقتصاد إسلامي متكامل سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرارا وثباتا في قيمتها الشرائية ويسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم.

2– تصنيف الجودة الشرعية

2–1 مفهوم الجودة الشرعية: تتسارع وتيرة العمل لدى المؤسسات المالية الإسلامية، وتتطور منتجاتها، وتتنوع أشكال عملها وصور ظهورها في مختلف الميادين ا ستثمارية أو التمويلية، واتساع دائرتها لدى تلك المؤسسات أمر يدعو إلى تطوير الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المصارف الإسلامية للارتقاء بمستوى فعاليتها وبما يضمن سلامة واستقرار النظام المالي، وهذا ما أكده المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي جاسم المناعي.

وإذا ما أُضيف إلى ذلك قلة الخبرات لدى العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، و دودية الفقهاء المؤهلين لإبداء الفتاوى حول المنتجات المصرفية تظهر لنا الحاجة الماسة إلى تقييم جديد يختلف في مضمونه وشكله عن غيره من التقييمات لكن الهدف منه هو الرقي بالمستوى المهني والتطبيقي للعمل المصرفي الإسلامي. و"الأيزو الشرعي" أو "الجودة الشرعية"

هي تلك الأداة التي من الممكن أن نحافظ بها على سلامة التطبيقات لدى المؤسسات المالية الإسلامية ونضمن سمعة عالمية وصيتاً ذائعاً جاذباً للمؤسسات وأنظار أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية.

ويمكن تعريفها بأنها تقييم للإجراءات والمسارات التي اعتمدتها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير واعتماد وتطبيق منتجاتها. وهي ليس كما قد يُتصور من أنها تقييم للفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية أو أنها تقييم لمدى شرعية المنتجات المطروحة في السوق الإسلامية، بل تهدف الجودة الشرعية إلى معرفة مدى وجود الضوابط الرقابية الشرعية ومقدار التزام الإدارة التنفيذية بها وبالسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية، أو السلطات التشريعية الأخرى مثل بعض المصارف المركزية وهيئة ا اسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)** في معايير الضبط لديها.

والتقييم للجودة الشرعية يختلف عن التقييم أو التصنيف ا ئتماني الذي ينظر في مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بمديونياتها، والشرعي يقل أهمية عن الأخير، فكما أن المتعاملين في الأسواق المالية يتفحصون التصنيفات ا ئتمانية حتى يتجنبوا ا ستثمار في المؤسسات وا افظ المالية الرديئة، فكذلك الحال بالنسبة للمتعاملين في السوق الإسلامي يتخيرون الجهات الأعلى تصنيفاً من الجانب الشرعي حتى يتجنبوا المؤسسات ضعيفة الكفاءة الشرعية من ناحية التطبيق، وبالتالي يحفظوا أموالهم وأموال المستثمرين من الوقوع في أي معاملة بها شبهة الخطأ.

والتصنيفات ا ئتمانية الحالية استمدت ثقة السوق بها من جهة كونها حيادية ومستقلة وموضوعية –كما يقال عنها– وكان للمصارف المركزية دور بارز في تعزيز ذلك حيث إنها تتعاقد مع مختلف وكا ت التصنيف الدولية حتى يتم تقييمها. ومملكة البحرين من الدول السبّاقة في المساهمة بنمو المؤسسات المالية الإسلامية حيث هيأت البنية التحية للعمل المصرفي الإسلامي وذلك بتشريع مختلف القوانين وإصدار اللوائح والتراخيص ا فزة لهذه الصناعة. فيا حبذا أن يدفع "المصرف المركزي" في اتجاه تعزيز وجود التقييم للجودة الشرعية وذلك من أجل ضمان جودة صناعة المصرفية الإسلامية، بحيث تصبح قدوة لبقية المصارف المركزية في العالم و ل تنافس دولي عالمي. في ظل الأزمة المالية العالمية تتصاعد الأصوات الداعية إلى فرض معايير للشفافية والإفصاح بحيث يتم وضع أدوات الضبط والرقابة اللازمتين في المكان المناسب، وفي وضع الجودة الشرعية في قائمة تلك المعايير والتشريعات أولوية وحاجة ملحّة نأمل في تطبيقها في القريب العاجل[16].

2–2 ضبط الجودة الشرعية في المؤسسات المالية:

الشريعة الإسلامية هي الركن الأساسي الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية فهي شعارها ومضمونها فمنها انطلقت الفكرة وبها تميزت صناعة الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية ولذا كان بد من العناية بضبط الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية والمنتجات الإسلامية المقدمة من قبل المصارف التقليدية للتأكد من ان العمليات المنفذة تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى قسمين

قسم يتعلق بالمؤسسة المالية الإسلامية وقسم يختص بالمنتج الإسلامي

فأما ما يتعلق بالمؤسسة المالية الإسلامية فإن من أهم عوامل قياس الجودة الشرعية في هذه المؤسسة هو ان ينص عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي على أنها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها وبالتالي فإن جميع أنظمة المؤسسة ولوائحها وسياساتها وإجراءاتها يجب ان تصاغ وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأي مخالفة في هذا الجانب يعتبر قصورا في الجودة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية.

أما ما يختص بجودة المنتج الإسلامي سواء كان مقدما من قبل مؤسسة مالية إسلامية أو تقليدية فيتم قياس جودته بالنظر إلى عدة عوامل وهي: استقلالية الهيئة الشرعية, إلزامية قرارات الهيئة الشرعية, عضوية الهيئة الشرعية, الفتوى, الرقابة الشرعية الداخلية, السياسات والإجراءات, التسجيل ا اسبي.[17]

2–3 التقويم الشرعي في التصنيف

هناك عددًا من المزايا أو الفروق هي الباعث على وجود آلية خاصة بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية وهي جوانب إضافية تتعلق بالتقويم الشرعي ويجب مراعاتها ليتكامل التصنيف.

وفيما يلي نماذج مما يتميز به التصنيف من معطيات خاصة بالجانب الشرعي،لما مع التنويه بأن بعض الجوانب تخص نوعا دون آخر من الأنواع المطلوب تصنيفها.

هذا، وإن الأنواع التي هي موضوع التصنيف تندرج في إحدى المسميات التالية:

أو ً: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيًا: صناديق ا ستثمار.

ثالثًا: (شركات التأمين التكافلي) الإسلامي.

رابعًا: المنتجات المالية الإسلامية.

أو : تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: وما يراعى بشأن الجوانب الشرعية فيه:

1- وجود هيئة شرعية، وعدد أعضائها، وجهة تعيينها، ودورية اجتماعاتها، والوقت المخصص لذلك و اضرها.

2- علاقة الهيئة بإدارة المؤسسة، وجهة تلقى تقاريرها وعلاقتها بكل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

3– عملية المراجعة الشرعية من حيث مواعيدها، والخطط والوسائل المصممة كتشاف المخالفات، وتصحيحها و رح البدائل الشرعية.

4– الرقابة الشرعية الداخلية: وجودها وعدد المراقبين ومؤهلاتهم، وتقاريرهم، والأدلة المعتمدة لإجراءات الرقابة والمستوى النوعي لها.

5- المعايير المستخدمة سواء في مجال ا اسبة أو الضبط الشرعي.

6– التدريب وبرامجه ومستواه وكميته وجدواه.

7– دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها.

8– المصلحة ا جتماعية مثل العناية بالمؤسسات الصغيرة والمستهلكين.

9– استخدام صيغ التمويل وا ستثمار المفصلة من حيث ملاءمتها للعمل المصرفي.

10– تجسيد الهوية الإسلامية للمؤسسة.

11– الإجراءات المتعلقة بالجانب العبادى كالصلاة، والأخلاقي كا ختلاط.

12– إجراءات تطهير المكاسب مما يشوبها.

ثانيًا: تصنيف صناديق ا ستثمار الإسلامية: وما يراعى بشأن الجوانب الشرعية فيه:

1– وجود هيئة شرعية، وعدد أعضائها، وجهة تعيينها، ودورية اجتماعاتها، والوقت المخصص لذلك و اضرها.

2– الرقابة الشرعية الداخلية: وجودها وعدد المراقبين ومؤهلاتهم، وتقاريرهم، والأدلة المعتمدة لإجراءات الرقابة والمستوى النوعي لها.

3– دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها.

4– المصلحة ا جتماعية مثل العناية بالمؤسسات الصغيرة والمستهلكين.

5– إجراءات تطهير المكاسب مما يشوبها.

6– قيام مدير الصندوق بإجراءات تطهير المكاسب.

7– إبراز الهوية الإسلامية في التسويق والتنويه بقرارات الهيئة.

8– مستوى نشرة الصندوق ووثائق الإصدار.

ثالثًا: (تصنيف شركات التأمين التكافلي) الإسلامي: وما يرعى بشأن الجوانب الشرعية فيه:

1– وجود هيئة شرعية، وعدد أعضائها، وجهة تعيينها، ودورية اجتماعاتها، والوقت

المخصص لذلك و ماضرها.

2– علاقة الهيئة بإدارة المؤسسة، وجهة تلقى تقاريرها وعلاقتها بكل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

3– عملية المراجعة الشرعية من حيث مواعيدها، والخطط والوسائل المصممة كتشاف المخالفات، وتصحيحها و رح البدائل الشرعية.

4– الرقابة الشرعية الداخلية: وجودها وعدد المراقبين ومؤهلاتهم، وتقاريرهم،

5– التدريب وبرامجه ومستواه وكميته وجدواه.

6– دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها.

7– تجسيد الهوية الإسلامية للمؤسسة.

8– إجراءات تطهير المكاسب مما يشوبها.

9– كيفية استثمار أموال فظة التأمين.

10– ريقة معالجة الفائض التأميني.

11– ريقة معالجة العجز في التعويضات.

12– إعادة التأمين أين تتم، وما ضوابطها؟

13– الإسناد نسبته، ومعالجة العمو ت من شركات إعادة التأمين التقليدية.

رابعًا: تصنيف المنتجات المالية الإسلامية: وما يراعى بشأن الجوانب الشرعية فيه:

1– وجود موافقة من هيئة شرعية، وعدد اجتماعاتها عتماد المنتج و ضر اجتماع الهيئة والفتوى الصادرة بشأن المنتج، وتقويم العقود الوثائق الخاصة به.

2– تسويق المنتج هل يسوق كمنتج إسلامي أو تقليدي ؟ وهل عليه ختم الهيئة.

3– الدعم الإداري والمساندة الفنية في المؤسسة بما يتعلق بالمنتج.

4- ا نضباط والرقابة الشرعية واستقلاليتها.

5– أهمية المنتج وأثره في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.

6– أهمية المنتج وأثره ا جتماعي[18].

2–4 دوافع التصنيف الشرعي:

يرى الدكتور عبد الباري مشعل –مدير عام شركة رقابة للاستشارات «ليدرز» في بريطانيا– أن ظهور مؤسسات معنية بتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية يعد من ا طات البارزة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي. وهي تدل على إدراك المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها

الصناعة المالية الإسلامية. ومدى حاجة تلك الصناعة إلى الجودة والإتقان وا لتزام الشرعي في الأسس الشرعية النظرية، والممارسات والتطبيقات العملية في الوقت نفسه.

ويؤكد الدكتور عبد الستار أبو غدة أن انتشار رقعة المصرفية الإسلامية كان دافعاً لوجود نظام تصنيف شرعي, مشدداً على أن الجانب الشرعي هو الأهم في تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية المطابقة للشريعة, مع عدم إغفال الجانب ا ئتماني. ولكن جانب المشروعية هو الفيصل في ترجيح منتج على آخر بالنسبة للمتعاملين مع تلك الصناعة, ولهذا فقد كان لزاماً أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس مع وجود ريقة للحكم على تلك المؤسسات والمنتجات بناءً على درجة التزامها بعنصر المشروعية. ويعد غياب هذا القياس بمثابة إعلان لتدهور النوعية الشرعية وتكون النتيجة أن يسود الحد الأدنى منها وليس الحد الأعلى. أما وجود معايير للتصنيف الشرعي فتكفل نجاح المنافسة في ا رتقاء بالنوعية الشرعية وليس تدهور هذا العنصر المهم في صناعة المصرفية الإسلامية.

ويضيف أن الوصول لتصنيف دقيق يستلزم وجود آلية ملائمة لفلسفة ووظائف البنوك الإسلامية كي تقوم بتقويم أدائها وتسهيل المقارنة بينها من ناحية حسن الأداء بقاً لمعايير الجودة الشاملة. ولتحقيق الشمولية في التصنيف يجب مراعاة تقويم كل من التمويل وا ستثمار والخدمات، وا لتزام الشرعي في آن واحد. ومن ثم يجب أن يتم تقويم الأداء الفني للأعمال المصرفية المختلفة من حيث استيفاء المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف الخاصة بكل من المؤسسة والمتعاملين معها. وعلى الجانب الآخر يتم تقويم الأداء الشرعي من حيث ضمان ا لتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وكذلك توافر الصفات التي تحقق هذا المطلب, سواء من حيث وجود آليات الضبط الشرعي أو الإجراءات والمراحل الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي.

2–5 فوائد التصنيف الشرعي:

ويوضح جمال عباس زيدي أن هناك فوائد كثيرة لعملية التصنيف لعل من أهمها تعزيز الشفافية بشكل كبير, التي من شأنها تقليل المخا ر في ا ستثمارات المتنوعة. وقال إن بروز شركات التصنيف ا ئتماني التقليدية على المستوى العالمي جاء بسبب ضغوط السوق بعد أن أدى تطور السوق والأعمال وانتشار الشركات المالية والمصرفية بشكل عام, إلى زيادة احتمالية حدوث مخا ر عالية لهذه الشركات غير المصنفة. ومن هنا جاءت الحاجة لإيجاد شركات تقوم بالتأكد من نشاط تلك الشركات.

وظهرت من ثم شركات التصنيف التي تعطي درجات مختلفة لتوضيح كافة الأمور المتعلقة بوضع مؤسسة أو منتج مالي معين وذلك بغرض تقليل حجم المخا رة في هذه ا ستثمارات. والأمر نفسه بالنسبة للمصرفية الإسلامية التي تحتاج إلى التصنيف لإضفاء مزيد من الشفافية, والقضاء

على أي مزاعم قد يروج لها المشككون في تلك الصناعة الوليدة.

وشدد على أنه بات من الضروري أن تكون عمليات التصنيف على المؤسسات والشركات المالية والمصرفية إجبارية, ومن ثم تعميمه على الصكوك والسندات وكل المنتجات المالية المعروضة للتداول. وذلك في ضوء التطور الكبير في الأعمال المصرفية والمالية, و سيما مع النمو الذي تشهده تلك الصناعة. وتأتي تلك الدعوة باعتبار أن التصنيف يرفع من قوة المؤسسة والمنتج المصنف. وقد أصبح التصنيف إجبارياً فى عدد من دول العالم, وهو الأمر الذي جاء نتيجة حتمية لتطورات السوق, التي شددت على ضرورة تصنيف المؤسسات المالية والمصرفية بغية تحقيق الشفافية الكاملة أمام عموم المتعاملين في السوق.

2–6 منهجية التصنيف

بالنسبة للمنهجية التي تتبع عند تصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية يوضح الدكتور عبد الستار أبو غدة أن هذه المنهجية تعتمد على جمع العناصر المهمة التي تكون في مجملها فكرة واضحة عن ا نضباط الشرعي في عمل المؤسسات المالية أو النوعية الشرعية للصكوك والمنتجات المالية. وتقوم على سلم تقويم يتكون من سقف أعلى من النقاط (1000) نقطة في حالة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف, ويوزع سلم التقويم على شرائح بحسب العناصر ذات التأثير البارز في دقة التقويم. ويتم جمع مكونات السلم عن ـريق لجنة التقويم, وذلك بتعبئة الجداول المتضمنة المعلومات ذات الصلة للوصول إلى درجة تعبر عن وضع المؤسسة أو المنتج المالي ـل التقويم مقارنة بغيرهما.

ويشير الدكتور عبد الباري مشعل إلى أن عملية تقويم البنوك الإسلامية تتم ـبقاً لمنهجية الوكالة ووفقاً لمعايير من أهمها: الهيئة الشرعية، والرقابة الشرعية في البنك، والمعايير الشرعية ا ـاسبية، والتدريب والموارد البشرية، وصيغ التمويل لدى المؤسسة.

أما شركات التأمين فتختص بمعايير إضافية لعل أهمها: استثمار أموال وعاء التأمين، و ـريقة معالجة الفائض، و ـريقة معالجة العجز. ومن هذه المعايير أيضاً نوع الشركات التي تتم إعادة التأمين فيها، والإسناد وما يتعلق بنقل جزء من المخا ـر لشركات الإعادة بنوعيها (الإسلامية والتقليدية). يضاف إلى هذا العملات والعوائد على احتيا ـيات الأخطار السارية.

كما تخضع الصناديق ا ستثمارية الإسلامية لمعايير إضافية، تتمثل في وجود إجراءات معتمدة للتطهير من المكاسب ا ـرمة وغرامات التأخير، والتسويق، إضافة إلى ـتوى نشر الصندوق ووثائق الإصدار.

وفيما يتعلق بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية يوضح الدكتور عبد الستار أبو غدة أن هناك معايير معينة تتمثل في وجود موافقة من هيئة شرعية، وعدد اجتماعاتها ـعتماد المنتج و ـضر

اجتماع الهيئة والفتوى الصادرة بشأن المنتج، وتقويم العقود والوثائق الخاصة به. كما يجب مراعاة تسويق المنتج هل يسوق كمنتج إسلامي أو تقليدي؟ وهل عليه ختم الهيئة؟ ومن المعايير المهمة الدعم الإداري والمساندة الفنية في المؤسسة بما يتعلق بالمنتج. وكذلك تحقيق ا نضباط والرقابة الشرعية واستقلاليتها. والنظر في أهمية المنتج وأثره في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى أهمية المنتج وأثره ا جتماعي[19].

3– تصنيف الجودة الشرعية للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

يقول الدكتور عبد الباري مشعل إنه على الرغم من أهمية التصنيف ا ئتماني والشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها على حد سواء, إ أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمة تصنيف المؤسسات ومنتجاتها ما زالت في بدايات عملها ولم تحز على القبول العام، الذي حازت عليه شركات التصنيف ا ئتمانية العالمية مثل موديز، وستاندرد آند بورز وفيتش وغيرها من وكا ت التصنيف ا ئتماني العالمية.

فإن مؤسسات التصنيف الإسلامية القائمة تتعدى ثلاث مؤسسات.

أولى هذه المؤسسات هي: «الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف» وهي التي سوف نتطرق إليها بقليل من الشرح والتي تعد أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية قام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف ا ئتماني.

وهناك مؤسسة التصنيف ا ئتماني الثانية، «الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف» التي أ لمقت بعيد تأسيس الوكالة الأولى بإجماع الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية cibafi في جدة.

أما المؤسسة الثالثة فهي «وكالة التصنيف الماليزية» التي تختص بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية[20]

3–1 ماهية الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف –Islamic International Rating Agency –IIRA أولى وكا ت تصنيف المؤسسات والمنتجات الإسلامية حيث تم إ لاقها في عام 2005 عندما سجلت لدى مؤسسة نقد البحرين كشركة مساهمة بحرينية بغرض القيام بأنشطة التصنيف والتقييم والتقدير للالتزامات والمستحقات وا رتبا ات. وتعمل الوكالة برعاية بنك التنمية الإسلامي وعديد من البنوك الكبرى ووكا ت التصنيف في مختلف الدول.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للوكالة يقول الرئيس التنفيذي جمال عباس زيدي إن الوكالة تم تنظيمها على النحو الذي يحافظ لها على استقلاليتها. ولها مجلس إدارة ولجنة تصنيف مستقلة بالكامل وهيئة للرقابة الشرعية مكونة من عدد من الخبراء والعلماء المختصين في هذا المجال. وتقوم الهيئة بتقديم تقييم ورأي مستقل عن الملاءة ا ئتمانية للجهة

أو المؤسسة أو الأداة المالية التي يجري تقييمها. كما توفر تقييماً مستقلاً لمدى مراعاة المؤسسة المعنية أو الأداة المالية المعنية لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتهدف الوكالة إلى القيام بدورها في تطوير السوق المالية الإسلامية عن ريق تقديم تقييم لأوضاع المخا ر التي تتعرض لها المؤسسات والأدوات المالية, بحيث يمكن أن تشكل الأساس تخاذ القرارات ا ستثمارية. وتعمل على أن تصبح الجهة المرجعية النهائية للتصنيف ا ئتماني وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

وتتلخص مهمة الوكالة في وضع المعايير للإفصاح الأكثر والرقابة الإدارية المناسبة في البنوك والمصارف والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية والتقليدية ومساعدة العملاء على فهم وإدارة المخا ر بمراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية.

وبالنسبة للأغراض التي أ لقت الوكالة لأجل تحقيقها, يأتي على رأسها رح مجموعة ىددة من منتجات وخدمات التصنيف التي تشتمل على الشفافية الشرعية بالنسبة لكل من الأدوات المالية المقرر رحها والمصدر المعني للأداة المساهمة في ترويج الأدوات المالية الخاصة بأسواق المال الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية. ومنها مباشرة أنشطة تحليل الأبحاث، والتصنيف، والتقييم وتقدير ا لتزامات والمستحقات وا رتبا ات، وتوفير تقييم مستقل وفتاوى مستقلة عن الملاءة ا ئتمانية للمؤسسة أو الجهة أو الأداة المالية التي يجري تصنيفها. يضاف إلى هذا تقديم تصنيف مستقل لمدى التزام مؤسسة أو جهة أو أداة مالية معينة بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن الأغراض التي أنشئت الوكالة لتحقيقها توزيع وبيع ونشر البيانات التحليلية والتصنيفات في أية وسائل إعلام أو وسائل النشر، وتقديم أداة فاعلة لتشجيع وضع المعايير للإفصاح الأكثر والرقابة الإدارية المناسبة عن ريق تمثيل رقابة البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية والتقليدية للعمل على تعزيز وجودها وتفاعلها في السوق الإسلامية حيث تعمل الوكالة على التوسع في أسواق نامية وغربية أخرى.

ويضم عملاء الوكالة مختلف الشركات والمؤسسات والمصدرين الحكوميين للأوراق المالية وكذلك المستثمرين من المؤسسات، والمودعين، والدائنين، والبنوك ا ستثمارية والتجارية، ومديري الصناديق، وشركات التأمين والوسطاء الماليين الآخرين.

ويضم مجلس إدارة الوكالة خالد العبودي رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لتنمية القطاع الخاص, وفواز العيسى نائب رئيس مجلس الإدارة, وجمال عباس زيدي الرئيس التنفيذي. ويضم مجلس الإدارة أعضاءً بارزين وهم: الدكتور صلاح الدين عبد القادر سعيد، وأحمد مراد حمودة، وعبد الفتاح سميح، ومُحَمَّد بن عبد الله.

أما لجنة التصنيف الشرعي فتضم تسعة عشر عضواً من كبار الفقهاء الذين برزوا في مجال المصرفية الإسلامية, فضلاً عما عرفوا به من نزاهة واستقامة. وروعي في اختيارهم التنوع الجغرافي حيث تتوافر لديهم آراء واتجاهات متنوعة. وتتم عملية التصنيف عن ريق لجنة مصغرة تضم ثلاثة من بين هؤ ء العلماء. ويراعى أن يكون أعضاء تلك اللجنة المصغرة مستقلين و توجد لديهم أية علاقة بأية جهة أو مؤسسة ل تصنيف. ويراعى . قدر الإمكان . أن يكون من بين أعضاء تلك اللجنة عضو واحد على الأقل من الدولة نفسها التي تتبعها المؤسسة التي يتم تصنيفها.

وبالنسبة لتلك الشروط فإن ا ستقلالية تكفل للعضو أ يكون واقعاً تحت تأثير الجهة أو المؤسسة التي يجري تصنيفها أو مجلس الإدارة. ويؤدي أعضاء اللجنة مهامهم باستقلال تام، وحتى في حالة إذا ما ظهر أي تعارض للمصالح قد يحدث خلال فترة المهمة يتم استبدال عضو اللجنة بعضو آخر. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي فإن الوكالة أدركت أنه يوجد تنوع وتباين في الآراء والممارسات في مختلف الأسواق الإسلامية, ولهذا الغرض كان الحرص على أن يكون مجلس التصنيف الشرعي مكوناً من الفقهاء في مختلف الدول الإسلامية. وثمة شرط بضرورة فهم قضايا التمويل الإسلامي, إذ يجب أن يتوافر لدى أعضاء اللجنة الفهم وا ستيعاب الكامل لأساليب التمويل الإسلامي. ولهذا أهمية كبيرة في تصنيف البنوك. ويقوم الفقهاء بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها لمبادئ الشريعة ا سلامية، إضافة إلى مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة المنتجات والأنظمة التي تقدمها المؤسسة على أنها إسلامية. وتقوم اللجنة بدراسة الفتاوى التي تعلن بمطابقة المنتجات لقواعد الشريعة الإسلامية.

وتقوم اللجنة أيضاً بدراسة بعض ا تفاقيات الموقعة لضمان درجة التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم الوكالة أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية والتعامل مع حا ت عدم ا لتزام بالأحكام الشرعية. وفي حالة وجود فرع إسلامي أو نافذة إسلامية لبنك تقليدي تقوم اللجنة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال. كما يتم تقييم مدى الإفصاح عن المعلومات للعملاء وللمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة و ريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها ونوع الأنشطة التي تجريها. كما تتأكد اللجنة الشرعية عما إذا كانت المؤسسة قد تبنت ئحة المبادئ لديها وا مئنان على أن تلك اللائحة مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين والموظفين في المؤسسة. كما يتم التعرف على ماهية النظام المعمول به لضمان ا لتزام بأحكام الشريعة. و يقف الأمر عند هذا الحد حيث تدرس السياسات والممارسات ا اسبية وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية

لهيئة معايير ا ،اسبة للمصارف الإسلامية أو المعايير الدولية الأخرى التي تتعارض مع أحكام الشريعة. كما تقوم اللجنة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات والإجراءات لتأمين سلامة الأموال، ويتم القيام بذلك من خلال فحص إجراءات الضمان و ،رق تقييم المخا ،ر المتبعة من قبل الإدارة.

تجدر الإشارة إلى أن التقييم يتم بناء على لمب المؤسسة وبالتعاون معها و يعلن عن التصنيف قبل مناقشته مع المؤسسة المعنية. ويبقى التصنيف سارياً لمدة سنة يخضع خلالها للمراقبة من قبل الوكالة, بحيث يمكن للوكالة تخفيض هذا التصنيف أو رفع درجته وفق معطيات أو معلومات أو حقائق جديدة. أما إذا قررت المؤسسة المالية عكس ذلك فإن الوكالة تعلن للجميع سحب التصنيف. ويشير مسؤولو الوكالة إلى أن هدفها هو أن يكون هناك تأثير التصنيف والمراقبة إيجابياً على قطاع العمل المصرفي الإسلامي وليس العكس, ومن ثم فلا مصلحة من الصدام مع المؤسسات المالية الإسلامية في هذا الصدد.

3–2 تصنيفات الوكالة للجودة الشرعية:

أقر مجلس تصنيف الجودة الشرعية Shari'a Quality Rating التصنيفات التالية:

AAA (SQR): ويعني أن المؤسسة أو الصك بمعدل يلتزم بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي بقا لمنهجية التصنيف الشرعي المعتمدة من مجلس التصنيف الشرعي للوكالة.

AA (SQR): ويعني أن المؤسسة أو الصك يلتزم بمستوى ممتاز بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي بقا لمنهجية التصنيف الشرعي المعتمدة من مجلس التصنيف الشرعي للوكالة.

A (SQR): المؤسسة أو الصك يلتزم بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي بقا لمنهجية التصنيف الشرعي المعتمدة من مجلس التصنيف الشرعي للوكالة, إ أنه يعاني من أوجه قليلة جداً من الضعف في بعض مجا ت ا لتزام الشرعي.

BBB (SQR): في رأي الوكالة فإن المؤسسة أو الصك يلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي، بقا لمنهجية التصنيف الشرعي للوكالة، ويعاني من أوجه قليلة من الضعف في بعض مجا ت ا لتزام الشرعي.

BB (SQR): تلتزم المؤسسة أو الصك بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي، بقا لمنهجية التصنيف الشرعي للوكالة إ أنه يعاني من أوجه ضعف في بعض مجا ت ا لتزام الشرعي.

(SQR) B: في رأي الوكالة فإن المؤسسة أو الصك يلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي، ويعاني من أوجه الضعف في بعض مجا ت ا لتزام الشرعي.[21]

3–3 نماذج منح الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: تصنيف الجودة الشرعية:

3–3–1 البنك الإسلامي الأردني: أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، عن منحها تصنيف الجودة الشرعية AA SQR إلى البنك الإسلامي الأردني. وفي رأي الوكالة فإن التصنيف الممنوح يعكس مستوى التزام ممتاز من قبل البنك الإسلامي الأردني بمعايير الجودة الشرعية ومتطلباتها وذلك بقاً للمنهجية المعتمدة من قبل مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة.

يستند تصنيف الوكالة الممنوح للبنك إلى حقيقة وجود هيئة رقابة شرعية تتكون من أربعة أعضاء من ذوي الخبرة و المؤهلات العالية والذين يجتمعون فيما بينهم بشكل دوري. تخضع أنشطة الهيئة إلى دليل الحاكمية للبنك. وتُعنى الهيئة بقضايا ذات نطاق واسع وذات صلة بعمليات البنك ومراجعة تقارير العمليات والتدقيق الشرعية، كما تقوم بإصدار الفتاوى اللازمة وتوفيرها إلى موظفي البنك.

ويمتلك البنك الإسلامي الأردني دائرة تدقيق شرعية داخلية نابضة بالنشاط يرأسها أحد الأعضاء ذوي الشهادات العليا في الصيرفة الإسلامية والتدقيق وتقديم ا ستشارات. تخضع هذه الدائرة إلى "دليل إجراءات العمل" و"إجراءات التدقيق والمراجعة الشرعية" و"الوصف الوظيفي المفصل". تقوم الرقابة الداخلية بمهمة المراجعة بتعيين لجان لزيارة الفروع والتدقيق الداخلي والشرعي عليها. كما تزور هذه اللجان كل فرع مرتين في السنة بالتوافق مع خطة التدقيق التي تعد سنوياً وترسل إلى لجنة التدقيق، ويجب أن تراجع نتائج اللجان من قبل مسؤول التدقيق الشرعي قبل أن تحول إلى تقرير. وتكون الزيارة الأولى للفروع خلال النصف الأول من السنة التي يعد على إثرها التقرير الشرعي النصف سنوي الذي يرسل إلى هيئة الرقابة الشرعية. أما الزيارة الثانية فتكون خلال النصف الثاني من السنة. وفي نهاية السنة يتم إعداد تقرير شرعي سنوي بناءً على نتائج السنة ككل و يرسل التقرير إلى هيئة الرقابة الشرعية بينما يرسل تقرير آخر في نفس الفترة إلى المدير العام وآخر إلى لجنة التدقيق.

تعتقد الوكالة بأن إدارة البنك وموظفيه يمتلكون معرفة و خبرة جيدة في الشريعة الإسلامية بما يتناسب مع متطلبات العمل. وتحافظ إدارة البنك على الهوية الإسلامية عن ريق وجود سياسة دقيقة في قبول الموظفين الجدد، فيخضع المتقدمون للوظائف إلى تقييم لشخصيتهم بخضوعهم ختبار سريع يبين مدى معرفتهم ببعض المبادئ الإسلامية التمهيدية. ويفرض البنك أيضاً على الموظفات ا لتزام باللباس المنضبط وفق الشريعة الإسلامية. كما

أنشأ البنك الإسلامي معهداً مختصاً لتوفير احتياجات موظفيه التدريبية وهذه تعتبر خطوة ممتازة و تشير إلى وعي البنك تجاه ا حتياجات التدريبية .

ويذكر أن صيغة المرابحة تشكل أكبر نسبة تمويل في الميزانية العامة للبنك الإسلامي بما يبلغ 39% من مجموع الموجودات. وحيث أن النظام التمويلي وا قتصادي الإسلامي يحث على تقاسم الربح والمخا رة فإن صيغ التمويل القائمة على المشاركة والمضاربة تكون هي المفضلة. وعليه فتنصح الوكالة بزيادة هذه الصيغ التمويلية مع البحث عن رق لتقليل نسبة المخا رة. تعتقد الوكالة أن هذه الخطوة ستعزز من التزام البنك بمقاصد الشريعة ا قتصادية[22].

3–3–2 بنك داوود الإسلامي في باكستان: أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) عن منحها تصنيف الجودة الشرعية AA SQR، إلى بنك داوود الإسلامي في باكستان. وفي رأي الوكالة فإن التصنيف الممنوح يعكس مستوى التزام ممتاز من قبل بنك داوود الإسلامي بمعايير الجودة الشرعية ومتطلباتها وذلك بقاً للمنهجية المعتمدة من قبل مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة

بدأ بنك داوود الإسلامي عملياته في أفريل 2007م برؤية تتبلور في منح حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومما يزيد من الوعي بالشريعة على مستوى الفرد والمجتمع.

يمتلك بنك داوود الإسلامي نظام شريعة رقابي ذو كفاءة وفعالية عاليتين حيث يتكون من لجنة رقابة بالإضافة إلى المنسق الشرعي العام وكذلك آليات رقابة شرعية. رئيس لجنة الرقابة الشرعية هو البروفسور مفتي منيب الرحمن وهو معروف وذو مكانة راقية في أوساط متخصصي الشريعة وخصوصاً في مجا ت التفسير والحديث والإفتاء وأصول الحديث والفقه واللغة العربية وبالإضافة إلى علم الإجتهاد. وهو أيضاً يمتلك خبرة ويلة في تعليم العلوم الإسلامية وإصدار الفتاوى تمتد إلى ثلاثين عاماً. أما أعضاء اللجنة الآخرين بالإضافة إلى المنسق الشرعي العام فهم أيضاً يتمتعون بمعرفة وخبرة عاليتين في العلوم الإسلامية والفقه والإقتصاد والصيرفة الإسلامية والتكافل (التأمين) الإسلامي.

يقوم بنك داوود الإسلامي بتوظيف إجراءات ممنهجة ومعتمدة بالإضافة إلى توفير دليل ولوائح تناقش قضايا الإلتزام الشرعي والتدقيق والرقابة. تتمتع لجنة الرقابة الشرعية بعلاقات عمل وثيقة مع المساهمين ومجلس الإدارة بالإضافة إلى مدراء البنك.

يلتزم بنك داوود الإسلامي بتوفير برنامجاً تدريبياً في الصيرفة الإسلامية لكل الموظفين من خلال تنظيم برامج مكثفة داخلياً أو بإبتعاث الموظفين إلى دورات خارجية وذلك لضمان حصولهم على معرفة كافية في علوم الشريعة المرتبطة بعمل وخدمات البنك.

جزء مهم من موجودات وأصول البنك تتكون من معاملات تعتمد على المضاربة والإجارة والمشاركة. وتنصح الوكالة البنك بتبني سياسة تؤدي لتعزيز صيغ التمويل المعتمدة على المشاركة[23].

الخاتمة:

من خلال دراستنا لأهمية تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية وذلك بالتطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها ثم انتقلنا إلى تصنيف الجودة الشرعية وقد تم التطرق في هذا الجانب إلى مفهوم الجودة الشرعية وضبطها وتقويم التصنيف الشرعي وفوائده ودوافعه ومنهجيته وبعدها تم التطرق إلى تصنيف الجودة الشرعية وفق الوكالة الإسلامية للتصنيف كأحد الهيآت التي تقوم بمنح شهادة الجودة الشرعية وتم إبراز نموذجين في هذا الصدد والذي تم منحهم شهادة تصنيف الجودة الشرعية, وفي الأخير تم التوصل إلى جملة من النتائج وا قتراحات وهي كما يلي:

– البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تعمل في مجال تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية؛

– الشريعة الإسلامية هي الركن الأساسي الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية؛

– وجود آليات الضبط الشرعي أو الإجراءات والمراحل الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي؛

– افظ إدارة البنك على الهوية الإسلامية وذلك بتطبيق سياسات دقيقة تكون وفق منهج الشريعة الإسلامية؛

– الجودة الشرعية أداة نحافظ بها على سلامة التطبيقات لدى المؤسسات المالية الإسلامية ونضمن سمعة عالمية؛

– الجودة الشرعية صوتً جاذباً للمؤسسات وأنظار أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية؛

– الجودة الشرعية مطلب بد من عمل البنوك الإسلامية على توفيره؛

–تعزيز الوكا ت الإسلامية المانحة لشهادة الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية؛

– قيام الوكا ت بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية والتعامل مع حا ت عدم ا لتزام بالأحكام الشرعية للبنوك الإسلامية.

الهوامش:

[1] **http://www.almasrifiah.com/2010/03/01/article_356573.html**

[2]– **عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، 1998، ص172.**

[3]– **فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 17.**

[4] – **محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، 1997، ص10.**

[5]– **جمال الغريب، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشروق، جدة، ص45.**

[6]– **عبد الله بن محمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الو ن، الطبعة الثانية، الرياض، 1994، ص88 .**

7 الدكتور عبد الله عبد الرحيم العبادي– موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة, منشورات المكتبة العصرية, صيدا, بيروت, ص 131.

[8]– حسين شحاته "ايجاد مؤشر اسلامي للتعامل الآجل بديلا عن مؤشر سعر الفائدة" – حولية البركة العدد الرابع – نوفمبر 2002– ص 189.

9– سورة آل عمران، الآية 131.

[10] – مُحَّد الزحيلي، مرجع سابق، ص16.

[11]– حسن بن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى 1992، ص ص 8، 9.

[12]– عبد الرزاق رحيم الهيتي، مرجع سابق، ص191.

[13] – سورة البقرة الآية 279.

[14] – غريب الجمال، المصارف والأعمال المصرفية، دار الإتحاد العربي ص97.

[15]– إسماعيل عبد الرحيم شلبي، أثر البنوك الإسلامية والربوية على التضخم، مجلة ا قتصاد الإسلامي، العدد 49 ابريل 1985، ص18.

[16]الشيخ مُحَّد الرويغي: مدير –مدقق شرعي بمجموعة البركة المصرفية, ا يزو الشرعي, جريدة الو ن – لعدد (1549)– ا ثنين 8 مارس 2010.

[17] حم الناصر, ضبط الجودة الشرعية في المؤسسات المالية, الشرق ا وسط: جريدة العرب الدولية, الثلاثاء 07 ـرم 1429 هـ 15 يناير 2008 العدد 10640

[18] عبد الستار أبو غدة, تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة, هيئة ا اسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية, المؤتمر الرابع للهيآت الشرعية البحرين 3و2004/10/4,ص ص:9–14

[19] http://www.almasrifiah.com/2010/03/01/article_356573.html

[20] http://www.almasrifiah.com/2010/03/01/article_356573.html

[21] httpwww.almasrifiah.com20100301article_356574.html

[22] http://www.cibafi.org/newscenter/PrintPage.aspx?id=84

[23] http://www.ameinfo.com/ar